البطاقات الائتمانية في المصارف التشاركية وأثرها على الاقتصاد

(البنوك التشاركية التركية أنموذجا)

محمد يسلم مفتاح بن مجشر
جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم

د. عدنان عويضة
جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية

الحلقة (٣:٣)

المبحث الثالث : أثر البطاقات الائتمانية في المصارف التشاركية على النشاط الاقتصادي .

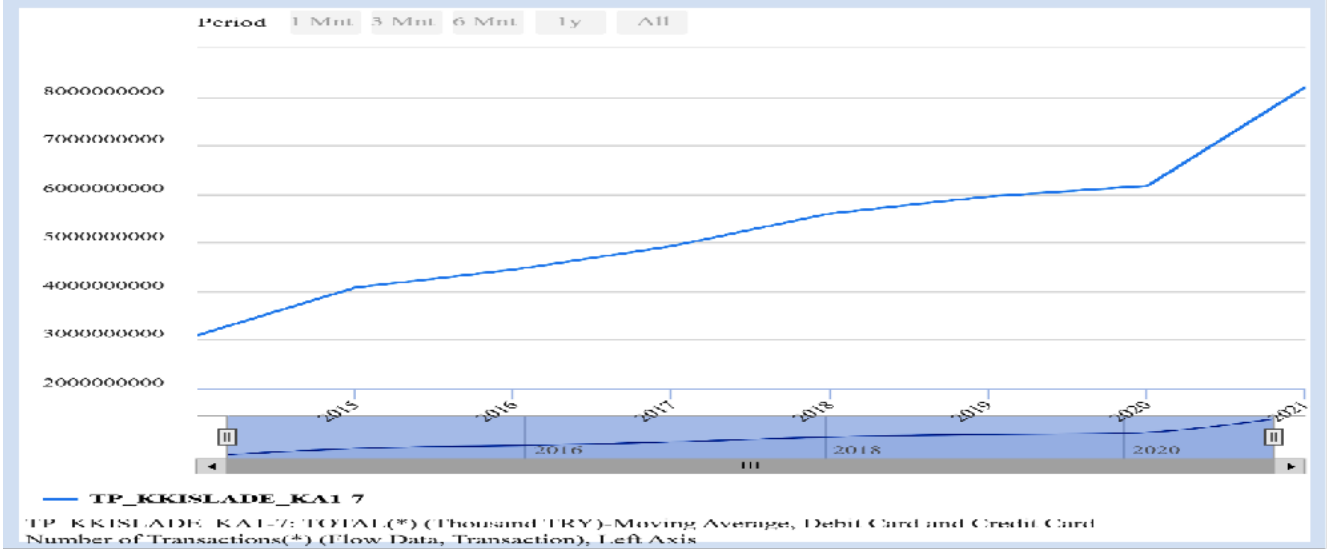

المطلب الأول : أحجام أعداد البطاقات في السوق التركية وأثرها على النشاط الاقتصادي .

تناولت الدراسة في هذا المطلب عرض مؤشرات إجمالية لحجم التمويل الذي تمنحه البنوك عامة التجارية والتشاركية، كذلك المؤشرات الإجمالية لأعداد البطاقات المصرفية المحركة للنشاط الاقتصادي التركي، وبالرجوع إلى البيانات المتاحة تظهر البيانات تنامي الائتمان المحلي في تركيا

الشكل رقم (١)

عدد التعاملات التي تمت من خلال البطاقات المصرفية الدائنة والمدينة منذ العام ٢٠١٥–٢٠٢١ في تركيا

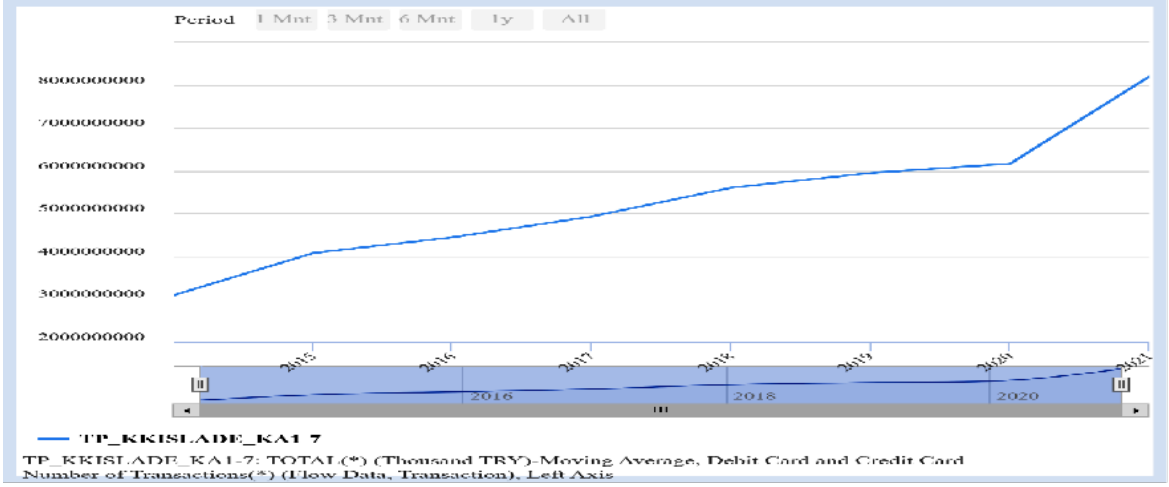

Debit Card and Credit Card Number of Transactions

المرجع : البنك المركزي التركي

CENTRAL BANK OF THE REPUBLIC OF TURKEY Head Office

Version ١.٥.٢٥

الشكل رقم (٢)

حجم التعاملات التي تمت بواسطة البطاقات البنكية الدائنة والمدينة ٢٠١٥–٢٠٢١

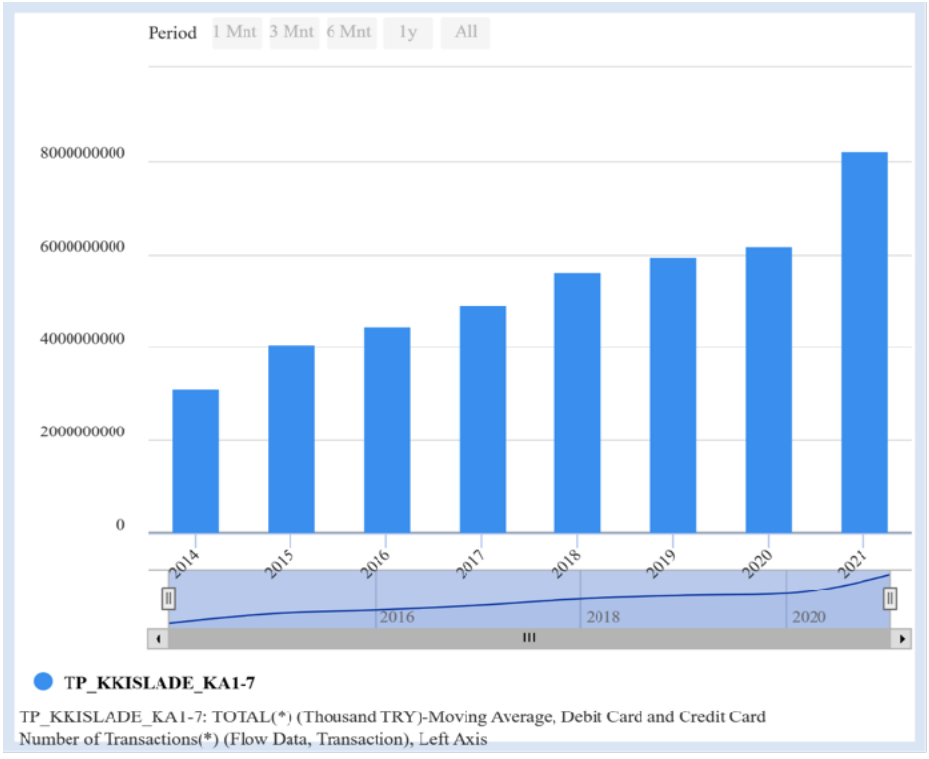

المرجع : البنك المركزي التركي

CENTRAL BANK OF THE REPUBLIC OF TURKEY Head Office

Version ١.٥.٢٥

تشير البيانات التي نشرت على صفحة البنك المركزي والمتعلقة بعدد المعاملات المالية التي أنجزت باستخدام البطاقات المصرفية الدائنة والمدينة إلى تنامي العدد الإجمالي بالمتوسط لتبلغ ٨ مليار معاملة في العام ٢٠٢١، بينما بلغت فقط ٢ مليار في العام ٢٠١٥ . وهذا يعكس تنامي الوعي المصرفي لدى الشعب التركي من جهة، ومن جهة أخرى يعكس تطور القطاع المصرفي وانتشار فروع البنوك الكبرى .

كذلك تشير التقارير الإخبارية على موقع (ترك برس) " أعلن اتحاد البنوك التركية عن الانتهاء من مشروع البطاقات الائتمانية والتي تحاكي البطاقات الائتمانية العالمية "ماستر كارد" وفيزا كارد" وذكر اتحاد البنوك أن البطاقات الائتمانية الوطنية عليها اسم "troy" وأنه بدأ التعامل في البطاقات الائتمانية محلياً من شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥، وأضاف الاتحاد أن البطاقة الائتمانية الوطنية سيتم التعامل بها في تركيا أولاً، كما أشار إلى أنه بعد العمل في البطاقات الائتمانية الوطنية في تركيا سيتم إدراجها ضمن أنظمة البنوك العالمية، ويذكر أن البطاقات الائتمانية الوطنية ستعمل مع كل أنظمة الدفع الالكتروني وأجهزة الدفع الآلي في عموم تركيا"[1].

بعد ما تقدم ذكره سابقاً تبين أن تركيا بدأت في استخدام البطاقات الائتمانية في سنوات قريبة وتحديداً في العام ٢٠١٥ م، مع العلم أن بعض البنوك التركية تأسست ١٨٦٣م مثل بنك زراعات، فرغم تأخر تركيا في استخدام البطاقات المصرفية إلاّ أن سرعة التطور كانت مذهلة منذ العام ٢٠١٥ م في استخدام البطاقات .

"كشف المدير العام لمركز البطاقات المصرفية في تركيا "سونر جانكو" عن أعداد بطاقات الائتمان والبطاقات المصرفية في تركيا بنهاية نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٨ . حيث بلغ عدد البطاقات المصرفية (٢٣٤) مليون بطاقة، لتأتي بذلك تركيا في المقام الأول بأوروبا متجاوزة بريطانيا في سوق بطاقات الائتمان وألمانيا في سوق البطاقات المصرفية . وأضاف أن مع زيادة الوعي باستخدام البطاقات البنكية في إجراء مختلف المدفوعات غير النقدية في الأسواق المحلية والدولية، ترتفع المساهمة الاقتصادية للبطاقات في التنمية والرفاهية الاجتماعية في البلاد" [2].

---

(1) موقع ترك برس https://www.turkpress.co/node/٦٧٤٦٥ (د.ت)

(2) موقع ترك برس. https://www.turkpress.co/node/٦٧٤٦٥

وانظر أيضا: https://www.aa.com.tr/tr/sirkethaberleri/finans/turkiye-avrupa-kart-pazarinda-liderligini-surduruyor/٦٥٥٠٧٨تاريخ النشر٣٠/١٢/٢٠١٩

اذن البطاقات الائتمانية أحدثت نقلة في الاقتصاد التركي من خلال ما تم ذكره من المدير العام لمركز البطاقات المصرفية في تركيا، عندما ارتفع الوعي باستخدام البطاقات الائتمانية في الدفع والشراء محلياً ودولياً ارتفعت المساهمة الاقتصادية للبطاقات في التنمية والرفاهية الاجتماعية في تركيا، لهذا فالبطاقات الائتمانية لها أثر كبير في الاقتصاد التركي من خلال تداول المال واستثماره.

– حدث في ٢٠١٩ نمو بنسبة ٢٠٪ من خلال استخدام البطاقات الائتمانية والبطاقات المصرفية في المدفوعات بقيمة ترليون ليرة تركية (حوالي ١٦٩ مليار دولار أمريكي)، حيث بلغ نسبة مدفوعات البطاقات الائتمانية ١٧٪ في عام ٢٠١٩ بقيمة ٨٤١ مليار ليرة تركية (١٤٣ مليار دولار) حيث أن المدفوعات عبر البطاقات المصرفية ارتفعت بنسبة ٣٦٪ وبلغت ١٣٤ مليار ليرة تركية (٢٢.٧ مليار دولار)، بلغ عدد البطاقات الائتمانية ٦٩.٥ مليون بطاقة وبلغ عدد البطاقات المصرفية ١٦٤.٨ مليون بطاقة.

كما بلغ قيمة المدفوعات عبر البطاقات الائتمانية الأجنبية في تركيا ٨١ مليار ليرة (١٣.٧ مليار دولار)، والمدفوعات عبر التسويق الكتروني مليار ليرة (٣٢.٢ مليار دولار) في نهاية ٢٠١٩.

وتمت المقارنة بين عام ٢٠١٨ وعام ٢٠١٩ بين البطاقات التلامسية حيث ارتفعت إلى ضعفين بلغت أكثر من ٥٠٠ مليون ليرة (٨٥ مليون دولار)، كما بلغ عدد البطاقات التلامسية ٧١ مليون بطاقة"[1].

حيث تم الإشارة في التقرير السابق انتشار التجارة الكترونية خلال الآونة الأخيرة في تركيا وذلك يعود إلى التسهيلات التي تقدمها البنوك للعملاء من أجل الحصول على البطاقات ومن جهة أخرى تفضيل الناس الشراء عبر الانترنت لسهولة الوصول إلى المنتجات في أقل وقت وسهولة الدفع.

كما أعلنت وكالة "موديز" الأمريكية المختصة بالتصنيفات الائتمانية ١٦ سبتمبر ٢٠٢١، عن توقعها بانتشار الصيرفة الإسلامية في تركيا خلال السنوات المقبلة.

حيث أضافت في تقريرها الإثنين أنها تتوقع تضاعف انتشار الخدمات المصرفية الإسلامية في تركيا خلال السنوات الخمس المقبلة على الأقل، بمساعدة اللوائح الداعمة وشبكة التوزيع الموسعة.

ولفت التقرير إلى أن ودائع البنوك الإسلامية في تركيا نمت بوتيرة أسرع من نمو ودائع البنوك التقليدية العام الماضي، بحسب ما نوّه موقع "TRT عربي".

(1) أنظر موقع ترك برس.(د.ت)

وخلال العقد المنصرم أضحت تركيا ومدينة إسطنبول تحديداً مركزاً مهماً في الصيرفة الإسلامية، وتحولت خلال فترة وجيزة لتصبح أكبر مركز مالي بين فرانكفورت(ألمانيا) وموميباي(الهند)، حسبما ذكر ملكشاه أوتقو المدير العام لبنك "البركة" في تصريحات أدلى بها لوكالة الأناضول للأنباء.

أضاف أوتقو قائلا" أصبحت تركيا مؤهلة لأن تكون عاصمة لهذا النوع من الاقتصاد، مع امتلاكها مقومات بنية تحتية وقوانين وبيئة جاذبة للنهوض بهذه الصناعة"

ومنذ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٠ بدأت أصول الخدمات المصرفية الإسلامية في تركيا المعروفة أيضا باسم أصول الخدمات المصرفية التشاركية تتجه نحو التضاعف بسبب عدة عوامل، من أهمهما: قرار الحكومة دفع بعض رواتب الدولة إلى حسابات مصرفية إسلامية، ووسعت البنوك الإسلامية شبكات التوزيع الخاصة بها، فضلاً عن سماح وكالة التنظيم والرقابة المصرفية التركية لبنوك التنمية والاستثمار الإسلامية مطلع العام الماضي بالمشاركة في المعاملات الإسلامية.

وفي هذا الصدد ساعدت الأسباب التي ذكرناها سابقاً على زيادة معدل انتشار الخدمات المصرفية الإسلامية حصة من إجمالي الأصول المصرفية داخل تركيا إلى ٧١٪ في نهاية ٢٠٢٠ من ٥.٨٪ في عام ٢٠١٩.

كما شهدت السنوات العشر المنصرمة ارتفاع عدد فروع البنوك الإسلامية التشاركية بنسبة ٦.٤٪ إلى ١٢٥٥ فرعاً في عام ٢٠٢٠ ليبلغ ضعف ما كان عليه في العقد الماضي.

وأفاد تقرير سابق نشرته "موديز" في فبراير/ شباط الماضي بأن إجمالي أصول البنوك التركية التشاركية ارتفع بنسبة ٥٤٪ عام ٢٠١٩ متجاوزاً بذلك إجمالي نمو أصول القطاع المصرفي بنحو ٣٦٪ وأشارت الوكالة إلى أنه على الرغم من احتمالية نمو القطاع المصرفي التشاركي في تركيا بسرعة، فإنه لا يزال أصغر مما هو عليه في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغ متوسط أصول الصيرفة الإسلامية نحو ٤٠٪ من إجمالي أصول النظام المصرفي.

خلال العام الماضي حققت البنوك التشاركية تقدماً ملحوظاً نحو إنشاء بنك استثماري مع تفويض بالاستثمار في الأصول الإسلامية، حسبما ذكر تقرير"موديز" الأخير.

كما زادت البنوك التشاركية الإسلامية العاملة في تركيا من استخدام أدوات تمويل السوق في عام ٢٠٢٠، الذي شهد على ارتفاع إصدارها المشترك من الصكوك بنسبة ٣٣٪ على أساس سنوي إلى ٥٤ مليار ليرة تركية(نحو ٦.٥ مليارات دولار أمريكي).

والجدير بالذكر أن تاريخ الصيرفة الإسلامية أو ما يسمى البنوك الإسلامية التشاركية في تركيا يرجع إلى ما قبل ٣٧ عاماً مضت كانت شاهدة على تطور وانتشار مفهوم البنوك الإسلامية وما وصلت إليه اليوم[1] حجم البنوك التشاركية بلغ ٥٥٥.٢ مليار ليرة تركية(نحو ٤٢ مليار دولار) حتى أكتوبر الماضي ٢٠٢١، وأنه رفع حصته في القطاع المصرفي التركي من ٧.١٦٪ في بداية ٢٠٢١ إلى ٧.٥٪ في شهر أكتوبر من نفس العام.

وأشار إلى أن حجم التمويل النقدي بالقطاع بلغ في شهر أكتوبر ٣١٣.١ مليار ليرة تركية (٢٦.٦ مليار دولار) بزيادة ٢٣٪ مقارنة ببداية ٢٠٢١.

بالإضافة أن ٨٦ من العملاء الرقميين يستخدمون تطبيقات الهاتف المحمول الخاصة بالبنوك بينما يستخدم ٦٪ المواقع الالكترونية في حين يستخدم ٨٪ من العملاء التطبيقات والمواقع الالكترونية معاً.

البنوك التشاركية تعمل على التغلب على ذلك من خلال إعادة جدولة القروض والائتمانات وضخ سيولة نقدية كافية بالسوق، وأن القطاع المصرفي التشاركي كان على رأس الطاعات التي تجاوزت فترة الأزمة بنجاح[2]

تركيا تعيد الاهتمام بالتمويل الإسلامي (البنوك التشاركية) بغض النظر عن كونها موافقة للشريعة الإسلامية، بل يمكنه المساهمة في حل بعض المشكلات الاقتصادية التركية، حيث يمثل أداة لشحن الفوائض المالية لدى طبقات عريضة من الجماهير الإسلامية المهمشة التي تمتلك عواطف جياشة نحو الإدارة والشعب التركي، وهو يمثل قوة للاستثمار الأجنبي التي يمكن أن توجهها الحكومة التركية إلى القطاعات المستهدفة علاوة على كسب ولاءات المساهمين مما يزيد القوة الداعمة للبلاد.

ويمكن للتمويل الإسلامي أن ينقذ الشركات المدينة للخارج والتي تستحوذ على أكثر من ٦٥٪ من الديون الخارجية التركية، والتي تفاقمت أزمة مديونيتها بعد تراجع قيمة الليرة مؤخراً، الحل هو من خلال

(1) أنظر موقع ترك برس. https://www.turkpress.co/node/٨٥٠٥٠ تاريخ النشر ١٦ سبتمبر ٢٠٢١

(2) أنظر موقع ترك برس. رابط تاريخ النشر ٠١.٠١.٢٠٢٢

المشاركة والمرابحة، كما يعد التمويل الإسلامي مناسباً أكثر لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعاني دوماً من نقص التمويل وانصراف البنوك عن تمويلها لضعف الجدارة الائتمانية، وهو ما يساهم في حل مشكلة البطالة التركية التي بلغت في عام ٢٠٢٠ نحو ١٣.٢٪ بعدد عاطلين ٤ ملايين ٦١ ألف نسمة [1]

كما يبدو للمتأمل في البطاقات الائتمانية أنه عند استخدامها يؤدي الاقتصاد، أي أنه يساهم في توفير فرص تسوق للعملاء الذين يستخدمون البطاقات والقروض بحد سواء، حيث تنتشر السوق الالكترونية بكثرة في تركيا وأنحاء العالم، حيث يكون التسوق منالاً لليد وسهل الشراء عبر الانترنت ومواقع البيع بلمح البصر، وهنا تزداد سوق التجارة الالكترونية.

من خلال من ذكر آنفاً أن البطاقات الائتمانية لها أثر على التجارة وزيادة التسوق بالتقسيط، فهي توفر ميزة للبائع بيع سلعته وللمشتري شراء ما يريد وتسريع حركة التجارة ونمو الاقتصاد.

فمثلاً لو أراد رجلاً شراء سيارة ٣٠,٠٠٠ ليرة دفعة واحدة فسيكون عليه صعباً، لكن باستخدام بطاقة الائتمان يستطيع ذلك بالتقسيط [2].

فهنالك تأثيرات إيجابية تجلبها البطاقات الائتمانية للاقتصاد الوطني عند استخدامها في التسوق ومن هذه الفوائد كما يلي:

- نمو الاقتصاد الوطني وزيادة فرص العمل الجديدة والتوظيف.
- عند استخدام البطاقات الائتمانية في عملية الشراء يتم أخذ قيمة الضرائب منها وهي تساهم في رفد الاقتصاد الوطني وزيادة الناتج القومي.
- توفر زيادة بنسبة ١٪ في نفقات البطاقة فرص عمل لحوالي ٦٠٠٠ شخص، ويستمر هذا التأثير لمدة سنتين ونص في المتوسط.
- المعاملات بالبطاقة أسهل من المعاملات بالنقد، هنا يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP).
- يمكن تقليل التضخم من خلال استخدام البطاقات الائتمانية، بينما تؤدي الزيادة في عرض النقود إلى زيادة التضخم في فترة معينة.

---

(1) أنظر موقع ترك برس. https://www.turkpress.com.tr/node/٧٩٨٥٣ تاريخ النشر ٢٩ مارس ٢٠٢١

(2) أنظر Kredi ve Kredi Kartı Kullanımının Ekonomiye Katkıları Nelerdir / ١٨ديسمبر٢٠١٦ https:// www.kredinotutc.com/kredi-ve-kredi-karti-kullaniminin-ekonomiye-katkilari-nelerdir.html

- تسجيل حركة المصروفات بالبطاقة فهو يؤدي إلى تسريع تدفق المدخرات والاستثمارات واستمرار الأنشطة التجارية نشطة.
- خلق قوة شرائية عند استخدام البطاقة على خلاف الاستخدام النقدي، لأن بعض الناس لا يفضلون حمل النقود معهم، وفي هذه الحالة يقومون بتوسيع أعمالهم.
- تساعد البطاقات الائتمانية الأسر على تلبية طلباتها بطريقة مستقرة، فهي تزيد من الناتج المحلي وهو مؤشر لحجم اقتصاد البلد [1].

كما يلاحظ مما ذكر سابقاً أن جميع البطاقات الائتمانية لها من الآثار الإيجابية على اقتصاد الدولة.

المطلب الثاني: دور البطاقات الائتمانية في السوق الالكترونية في تركيا في ظل جائحة كورونا:

لقد انتعشت التجارة الالكترونية في ظل جائحة كورونا، وهذا الوضع انسحب على النشاط الاقتصادي التركي حيث تشير التقارير إلى أنّ "تركيا لعبت دوراً محورياً في السوق الالكترونية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقيمة ٢٠ مليار دولار، أي بنسبة ٣٥٪ من النشاط الاقتصادي التركي، حيث أنعشت جائحة كورنا السوق الالكتروني وذلك مع ارتفاع عدد مستخدمي الانترنت بالتعامل بالبطاقات الائتمانية والبنكية"[2].

فحسب إحصاءات الجمعية التركية للتجارة الالكترونية: بلغ دخل القطاع ٩.٢ مليون دولار في الأشهر الأربع الأولى من سنة ٢٠٢٠، تحقق بنسبة ٤٤٪ بالمقارنة مع السنة الماضية، حيث بلغت المعاملات الالكترونية في عام ٢٠١٩، ٢٠ مليار دولار حققت ٨٥٪ من ضمنها للطلب المحلي، ومعدل النمو في قطاع التجارة الالكترونية بلغ ٣٥٪ خلال السنوات الخمس الأخيرة. حيث بلغ عدد مستخدمي الانترنت أكثر من ٦٣ مليوناً في بداية ٢٠٢٠ بنسبة ٧٧٪ حتى يونيو ٢٠٢٠، أكثر ٦٠٪ من الاتراك يتسوقون عبر خط الملابس والأحذية والالكترونيات والمواد الاستهلاكية.

مما سبق نستنتج أن جائحة كورونا كان لها الأثر في السوق الالكترونية التي جعلت العديد من الأتراك يستخدمون الأنترنت للشراء والتسوق ورفع عجلة الاقتصاد في تركيا في ظل الحظر المفروض عليهم والتباعد الاجتماعي الذي تشهده تركيا من بداية ٢٠٢٠.

---

(1) أنظر Kredi ve Kredi Kartı Anasayfa » Ekonomi » Kredi Kartı Kullanırken Ekonomiye Sağladığınız ١٠ Katkı https://konupara.com/ekonomi/kredi-karti-ekonomi-٦٥٠٠/

(2) رشيد جنكاري، اقلاع التجارة الالكترونية بتركيا في ظل جائحة كورونا -تاريخ النشر ٢/٨/٢٠٢٠

الطلب الثالث : حكم استخدام البطاقات الائتمانية

اتفق الفقهاء المعاصرون على حرمة الفوائد البنكية، وعلى حرمة كل زيادة يأخذها المقرض من المقترض مقابل الأجل، واختلف العلماء المعاصرون في أخذ رسوم إصدار البطاقة على قولين:

– القول الأول: من حرم أخذ الرسوم، ذهب إلى ذلك بكر عبد الله أبو زيد [1] ومحمد القري بن عيد [2]، ولهم أدلة على ذلك.

– القول الثاني: جواز أخذ الرسوم، ذهب إلى هذا القول الدكتور محمد عبد الحليم عمر [3]، محمد تقي الدين العثماني [4]. ومجموعة من العلماء.

إن رسوم الإصدار هي التي يتكبدها البنك لإصدار قيمة البطاقة البلاستيكية وأجرة تصنيعها وأجرة طباعة وموظفين وأجور محلات تستخدم في حقل البطاقة وثمن الماء والكهرباء [5].

وأما بالنسبة لما ذهب إليه الفريق الأول من أن هذا الرسم ذريعة للربا، فيجاب بأن سد الذريعة لا يجوز التوسع فيه إلى درجة الوقوع في الحرج [6].

كذلك اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم العمولة المفروضة على قيمة المبيعات التي يحصلها مصدر البطاقة من التجار، فمنهم من حرم على البنك أخذ العوائد، حيث استدلوا أن الخصم يشبه خصم الأوراق المالية ومنهم من قال إنها أجر مقابل ضمان العميل والدفع نيابة عنه للتاجر فوراً. ومن الفقهاء من جوز أخذ العمولة واستدلوا أن العمولة هي مقابل الخدمات التي يقدمها البنك للعميل.

والقول على جواز أخذ العمولة هو القول الذي يترجح على الأخذ به لكون البنك يأخذ العمولة مقابل الخدمة التي يقدمها، شريطة ألاّ يقوم التاجر بتحميل هذه العمولة لحامل البطاقة من خلال رفع ثمن السلعة أو الخدمة. لكن الإشكالية التي رصدتها الدراسة والتي تتطلب تصحيحاً فهي الفائدة التي تتقاضاها البنوك التشاركية على التمويل الممنوح للعميل إذا قام العميل بتقسيط السداد على أكثر من خمسة أقساط، وكذلك ما يسمى غرامات التأخير إذا تأخر العميل عن السداد.

---

(1) أبو زيد، بكر بن عبد الله: بطاقة الائتمان؟ ص ٦١

(2) مجلة مجمع الفقه الإسلامي. عدد ٧. ج١. ص٣٩٠

(3) عمر، محمد عبدالحليم: الجوانب الشرعية. ص ٧٦.

(4) مجلة مجمع الفقه الإسلامي. عدد٧. ج١. ص ٦٧٤.

(5) مجلة مجمع الفقه الإسلامي. عدد ١٢، ج٣، ص ٦٧٠ بتصرف.

(6) فتحتي شوكت مصطفى عرفات، بطاقات الائتمان البنكية ففي الفقه الإسلامي ص ١٠١

وما تخلص إليه هذه الدراسة هو أنّ كل عمولة يتقاضاها البنك من العميل مقابل الإقراض فهي ربا محرم، ومعيار ذلك النظر في هذه العمولة إن كانت مرتبطة بفترة السداد وحجم التمويل المقترض كنسبة مئوية.

الخاتمة:

اختلف التكييف الفقهي للبطاقات الائتمانية بحسب تكييف العقد فمنهم من قال بأنّه عقد وكالة أو حوالة أو إجارة. ونتج عن ذلك اختلاف من حيث الحِل أو الحرمة، من حيث رسوم إصدار البطاقة، ومن حيث اقتطاع البنك نسبة من أرباح التاجر، لكن ما ينبغي ألاّ يتطرق إليه الخلاف هو حرمة أخذ المصرف مصدر البطاقة أي عائد من العميل مقابل التمويل؛ لأنّ التكييف الفقهي لا يعدو بأنّ يكون البنك مقرضاً، وكل زيادة يأخذها المقرض من المقترض هي ربا. وعليه ينبغي على المصارف التشاركية التركية التوقف عن أخذ أي زيادة من حامل البطاقة مقابل منح التمويل.

كذلك توصلت الدراسة بأنّ المصرف يمكن تكييف علاقته بحامل البطاقة على أساس عقد الوكالة، ويحق للوكيل أن يتقاضى أجراً متفقاً عليه مقابل التسديد عن الموكل حيث يبرر بعقد الوكالة استحقاق المصرف التشاركي للأجر الذي يتقاضاه من مستخدم البطاقة إذا كانت البطاقة مغطاة من قبل حاملها، وعمولة المصرف تُكيَّف بأنّها أجر الوكيل.

أمّا إذا كانت البطاقة مغطاة من قبل المصرف فهنا التكييف الأنسب هو عقد الكفالة فالمصرف يسدد عن المقترض حامل البطاقة بصفته كفيلاً، ويرجع عليه في استرداد ماله، وهنا فإنّ أي أجر يتقاضاها المصرف فإنّه شبهة ربا لأنّ الكفالة من عقود الإرفاق كالقرض لا يصح أخذ الأجر عليها[1].

ولا يمتنع شرعاً حصول المصرف على نسبة مئوية من أرباح البائع شريطة ألاّ تحمّل على سعر السلعة، أمّا ما تدفعه البنوك للمؤسسات الدولية التي تقدم خدمات التقنية فتكيف العمولة التي تأخذها المؤسسات المزودة للتقنية البطاقات المصرفية بأنّها أجرة، مرتبطة بعدد البطاقات لا بالسقوف الائتمانية فتكيف على عقد الإجارة كما هو ظاهر، وكذلك أجور التامين ضد السرقة، هذا والله أعلم.

أظهرت البيانات المتاحة بأن البطاقات المصرفية في تركيا والتي تضاعفت أعدادها بواقع ثلاث بطاقات لكل مواطن في الأعوام الأخيرة، قد أثرت تأثيراً إيجابياً على زيادة النمو الاقتصادي حيث يتمتع الاقتصاد

[1]: انظر قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم ١٢ (١٢/٢) الدورة الثانية: قرار بشأن خطاب الضمان، منظمة التعاون الإسلامي https://iifa-aifi.org/ar/١٦٠٤.html

التركي بجهاز عرض مرن نسبياً، إلاّ أنّه ترافق مع هذا الأثر الإيجابي أثار تضخمية تفسر بتكلفة الطاقة المستوردة اللازمة للنمو الاقتصادي. كذلك لعبت البطاقات الائتمانية دوراً مهماً في نمو الاقتصاد التركي بنسبة ٣٥٪ حتى في ظل جائحة كوفيد-١٩.

وأخيراً توصي الدراسة الجهات الرسمية المصرفية بتطوير خدمة البطاقات المصرفية بأنواعها، وتعزيز الأمن السيبراني وتأمينها ضد مخاطر السرقة الالكترونية. وربط السقوف الائتمانية بمستوى دخل حاملها، وتحريرها من شبهات الربا، كما توصي الدراسة بتوجيه التغطية الائتمانية تجاه سلع معمرة ضرورية تسهم في رفع مستوى الرفاه الاجتماعي.

المراجع:

١. البطاقات البنكية الاقراضية والسحب المباشر من الرصيد، عبد الوهاب إبراهيم أبو قاسم، دار القلم للنشر- دمشق.
٢. 195Jones , sally A.p.
٣. ابن شاس، الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة:٦٧٧/ ٣
٤. البهوني، كشاف القناع: ج٣ / ٤٦١-٤٦٢
٥. نقلة العصيمي، محمد بن مسعود بن محمد: البطاقات اللدائنية ٢٢٦
٦. بكر بن عبدالله أبو زيد، تنامي السوق المالية، ١٤١٦هـ
٧. أبو زيد، بكر بن عبدالله: بطاقة الائتمان؟
٨. بدائع الصنائع للكاساني، ٢/ ٦، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٣/ ٣٢٩، مغنى المحتاج للشربيني
٩. الدكتور الصديق الضرير، بطاقة الائتمان، مجلة مجمع الفقه العدد ١٢/ ١٤٣١
١٠. أبو غدة، عبد الستار: مجلة مجمع الفقه الإسلامي. الدورة ١٢. ج ٢، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م،
١١. البستاني: بطرس، محيط المحيط، ص١٧، مكتبة لبنان/ بيروت، ط، بلا ١٩٨٧.
١٢. ابن مودود، عبد الله بن محمد: الاختيار لتعليل المختار. ج ؟، ص ٢٩١، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، بلا طباعة.
١٣. الزحيلي، وهبة: مجلة مجمع الفقه الإسلامي. الدورة ١٥. ج٣، ص ٥٣، ١٤٢٥، ٢٠٠٤م
١٤. ابن تيمية، أحمد عبد الحليم: مجموعة الفتاوى. الناشر. دار الكتب، بيروت، ج ٢٢٩،ط١، ١٩٩٨٧
١٥. الأطرم، عبد الرحيم بن صالح: مجلة مجمع الفقه الإسلامي. ع ١٥، ج٣، ص ٧٦
١٦. بطاقات الائتمان البنكية في الفقه الإسلامي، فتحي شوكت مصطفى عرفات، رسالة ماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين ٢٠٠٧.
١٧. بطاقات الائتمان (الاعتماد) تطبيقاتها المصرفية: البنك الإسلامي الأردني دراسة تطبيقية، منصور علي محمد القضاة، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٥م، ١٤١٩-١٩٩٨م
١٨. عمر، محمد عبد الحليم الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٧م.
١٩. أحمد جامع: النظرية الاقتصادية،٦٤/ ٢، دار النهضة العربية القاهرة، ط٤، ١٩٨٧م
٢٠. هيكل عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية، دار النهضة العربية بيروت/ لبنان ط بلا١٩٨٦م
٢١. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري، الجامع لأحكام القرآن، ج٣، ص٣٧٧،ط بلا سنة، دار النشر.
٢٢. عمر، حسين: موسوعة المصطلحات الاقتصادية. الناشر مكتبة القاهرة الحديثة، ط٢، سنة ١٩٦٧م
٢٣. عمر، محمد عبد الحليم، الاحتياط ضد مخاطر الائتمان في الإسلام، بالتطبيق على البنوك الإسلامية ص ٨٣، ملة الدراسات، التجارية الإسلامية العدد الثالث ١٦٥م.
٢٤. رشيد جنكاري، إقلاع التجارة الالكترونية بتركيا في ظل جائحة كورونا – تاريخ النشر ٢٠٢٠/ ٨/ ٢
٢٥. مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدروة السابعة،١٩٩٢م/ ٣٥٩-٣٨٢